العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة اجدابيا

The Social and economic factors leading to committing murders in Libyan society from the point of view of faculty members at the University of Ajdabiya

أ . الشريف مهدي عطية . محاضر بقسم علم الاجتماع . جامعة اجدابيا.

Dr: Sharif M.Attia. Lecturer, Department of Sociology. Ajdabiya University
Email: Alshareef. Mahdi@Uoa.edu.ly

تاريخ تسليم البحث 2022 / 9 / 22 تاريخ قبول البحث 2022 / 10 / 26

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل الاجتماعية التي تقف وراء ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة اجدابيا، ولتحقيق أهداف الدراسة، أعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لبيانات الدراسة و منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة اجدابيا، وذلك بتطبيق مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية مع المبحوثين، والبالغ عددهم (66) مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى أن العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة تمثلت في سيطرة احكام العرف والعادات، تدني المستوي التعليمي، العنف في البيئة الاجتماعية وأوقات الفراغ الطويل وأساليب التنشئة الأسرية الخاطئة تسهم في ارتكاب جرائم القتل، وسائل الإعلام. و أن اهم العوامل الاقتصادية التي تدفع إلى ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الليبي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة تمثلت في انتشار تجارة السلاح، تدني النمو الاقتصادي في المجتمع، تدني دخل الأسرة وتجارة الخمور والمخدرات و البطالة وعدم توفير مصدر رزق للأسرة، صراع افراد الاسرة على الميراث وارتفاع متطلبات المعيشة تسهم في ارتكاب جرائم القتل، انتشار العمالة الوافدة عن طرقة الهجرة غير الشرعية. و أن المتوسط العام لأكثر انواع جرائم القتل انتشاراً في المجتمع الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة قد بلغ (3.83) بانحراف معياري (0.887)، وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة، واحتلت جرائم القتل العمد الأولي بمتوسط حسابي (4.21) بانحراف معياري (0.926) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، يليها القتل النتائج عن حوادث السير المرورية بمتوسط حسابي (3.90) بانحراف معياري (0.535) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، يليها في المرتبة الثالثة جرائم القتل شبة العمد بمتوسط حسابي (3.87) بانحراف معياري (0.949) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، واخيراً جاء في المرتبة الرابعة القتل الخطأ بمتوسط حسابي (3.29) بانحراف معياري (1.141) وهذا يدل على درجة تقدير متوسطة.

الكلمات المفتاحية: العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ارتكاب الجرائم، جرائم القتل، جامعة اجدابيا، المجتمع الليبي.

abstract: The study aimed to identify the most important social factors behind committing murders in the Libyan society from the point of view of the faculty members at the University of Ajdabiya. Teaching at the University of Ajdabiya, by applying the scale of social and economic factors with the respondents, who numbered (66), and the study concluded that the social factors leading to committing murders from the viewpoint of the university faculty members were represented in the control of custom and customs, low educational level Violence in the social environment, long leisure time and wrong family upbringing methods contribute to the commission of murders, the media. And that the most important economic factors that drive the commission of murders in the Libyan society from the point of view of the university faculty members were the spread of the arms trade, low economic growth in the community, low family income, the trade in alcohol and drugs, unemployment and the failure to provide a source of livelihood for the family, the conflict of family members The inheritance and the high requirements of living contribute to the commission of murders, the spread of immigrant workers from the illegal immigration route, And that the general average of the most prevalent types of murders in the Libyan society from the viewpoint of the university faculty members reached (3.83) with a standard deviation (0.887), and this represents a high degree of

appreciation, and the primary premeditated murders occupied a mean (4.21) with a standard deviation (0.926).) This indicates a high degree of appreciation, followed by murder, the results of traffic accidents with an arithmetic mean (3.90) with a standard deviation (0.535), and this indicates a high degree of appreciation, followed by the third place in the third place is the semi-intentional murders with an arithmetic mean (3.87) with a standard deviation (0.949). This indicates a high degree of assessment, and finally, wrongful killing came in the fourth place, with an arithmetic mean (3.29) with a standard deviation of (1.141), and this indicates a medium degree of assessment.
Keywords: economic and social factors, committing crimes, murders, Ajdabiya University, Libyan society.

المقدمة : من المعروف أن الجريمة ظاهره اجتماعيه لازمت البشرية منذ وجودها، إلا أنها كانت ترتكب بوسائل تقليديه في المجتمعات البدائية، ثم تطورت مع تطور العصر وتقدمه، لتظهر بأشكال أكثر تنوعاً وتعقيداً جعلت منها محطاً لكثير من أوقات المفكرين والعلماء، سواء من ذوي الاختصاص الاجتماعي أو النفسي أو القانوني، لما تخلفه من دمار في المجتمعات البشرية ومن زعزعة للأمن وتفكيك للعلاقات الاجتماعية، وهدر للطاقات ونزف للأموال، والقضاء على حركة التنموية .وتتنوع الجريمة تبعا" لاختلاف الزمان والمكان، والدوافع والعوامل والظروف المؤدية إليها فهناك جرائم ضد الأشخاص كالقتل والضرب وجرائم ضد الممتلكات كالسرقة والحريق المتعمد وجرائم ضد النظام كالممارسات الرامية إلى المساس بأمن الدولة، وهناك جرائم متمثلة في الإخلال بالعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم الدينية ومكارم الأخلاق، أطلق عليها الجرائم الاخلاقية، وبهذا فان المجتمعات البشرية في العصر الحديث شهد ثورة هائلة في التقدم والرقي بالمجتمعات إلى قمة الحضارة، الأمر الذي جعل الحياة الاجتماعية أكثر تعقيداً بعد تدشين التكنولوجيا إلى أعمده البنية التحتية للحياة الإنسانية، لتلعب دوراً مهماً فيه مما سهل للظاهرة لإجرامية تطورها بأشكال مختلفة في الوسط الاجتماعي، لا سيما في جرائم القتل والاسباب و العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تقف ورائها ودافعه لها، تهتم هذه الدراسة بجرائم القتل بأنواعها لمعرفة اسبابها الاجتماعية والاقتصادية وايها أكثر انتشاراً وتأثيراً في المجتمع الليبي.

المبحث الأول / الإطار العام للدراسة : يهتم هذا الجزء من الدراسة بالإطار العام الدراسة المتمثلة في تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها، وتحديد الهدف من الدراسة، والتعريف بأهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة، وتحديد متغيرات الدراسة، واستعراض أهم الأبحاث والدراسات السابقة المتعلق بموضوع الدراسة وهى كالتالي:

1 . **مشكلة الدراسة** : تبدو مشكلة الدراسة في معرفة اهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الليبي التي لازالت معدلاتها في تزايد مستمر، و من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تهدد أمن المجتمع واستقراره، بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الليبي ، خاصة بعد أحداث عام 2011 حيث خلفت هذه الاحداث ظاهرة انتشار السلاح والذي بدوره ساهم في ظهور مجموعات مسلحة قد نشب بينهم خلافات وصراعات مسلحة أدت إلى تفاقم جرائم القتل بشكل ملحوظ ، مما اضعف دور الجهات الرسمية والقانونية وغيابها في ظل الفوضى ، وتكمن مشكلة هذه الدراسة في فكرة أن هنالك علاقة بين العوامل الاجتماعية و الاقتصادية ومعدلات الجريمة في ليبيا مثل الاسرة والرفاق والمدرسة والحي والفقر والبطالة، وتدني مستوى الدخل، وتدني مستوى الأجر وخسائر المواطنين بالبورصة العالمية والتضخم والكساد. ويمكن تحديد مشكلة الدراسة التساؤلات التالية:

1س . ما أهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل؟

2س . ما أهم العوامل الاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل؟

3س . ما اكثر انواع جرائم القتل انتشاراً في المجتمع الليبي؟

س4. هل هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (&=0.05) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغيرات (النوع . العمر . الحالة الاجتماعية . المؤهل العلمي . سنوات الخبرة . التخصص الاكاديمي) على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل لأعضاء هيئة التدريس؟

س5. هل هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (&=0.01) بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل لأعضاء هيئة التدريس والمتوسط الفرضي للمقياس

2. **أهمية الدراسة** : تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها :

. نظراءللتغير الملحوظ في نوعية الجرائم المرتكبة داخل الأسرة الليبية وزيادة نسب جرائم القتل بها وقلة الدراسات في هذا المجال، تأتى أهمية الدراسة الحالية في تقديم تفسير لأهم العوامل التي تقف وراء انتشار ظاهرة جرائم القتل والتي يمكن أن تدفع الفرد لقتل فرد أو أفراد اخرين وتحديد أهم العوامل الاجتماعية وثيقة الصلة بتلك الجريمة.

. تمثل الأهمية العلمية للدراسة في أن هذا الموضوع يلقي الضوء على موضوع في غاية الخطورة وهو جرائم القتل، ولذلك يسعي الباحث أن تكون هذه الدراسة هي الباب الواسع أمام الدارسين والباحثين للخوض في دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية لارتكاب جرائم القتل.

. تتعلق هذه مشكلة انتشار ظاهرة القتل بغيره من المشكلات الاجتماعية كالتفكك الأسري والانحراف و والطلاق وغيرها من المشكلات الاجتماعية الأخرى.

. زيادة الوئام وتقوية صلة الرحم بين أفراد الأسرة المجتمع، وذلك برصد أسباب ظاهرة جرائم القتل، ووضع الحلول لهذه المشكلة.

. زيادة وعي أفراد المجتمع بخطورة مشكلة جرائم القتل تمهيداً لتقليل من حدة هذه المشكلة والقضاء عليها.

3. **أهداف الدراسة** :

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي تقف وراء ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة اجدابيا.

1س . التعرف على أهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل.

2س . التعرف على أهم العوامل الاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل.

3س . التعرف على أكثر انواع جرائم القتل انتشاراً في المجتمع الليبي .

س4. التعرف على ما إذا كانت هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (&=0.05) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغيرات (النوع . العمر . الحالة الاجتماعية . المؤهل العلمي . سنوات الخبرة . التخصص الاكاديمي) على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل لأعضاء هيئة التدريس.

س٥ . التعرف على ما إذا كانت هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (&=0.01) بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل لأعضاء هيئة والمتوسط الفرضي للمقياس.

4. **مفاهيم الدراسة** : وتتمثل مفاهيم الدراسة في :

. مفهوم العوامل الاجتماعية: يقصد بها " مجموعة الظروف الخارجة عن الشخص والتي أنتجها البناء الاجتماعي العام والحياة الاجتماعية والتي يمكن أن تسهم في الدفع بالفرد للخروج عن معايير الجماعة وقيمها، والعوامل الاجتماعية ناتجة عن العلاقات الديناميكية الصادرة عن تفاعل الفرد مع محيطه الاجتماعي، كما تعرف بانها " مجموعة الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها والتي تساهم في تكوين الفرد وتربيته ، ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه" .(حمد، 2008: 100)

. مفهوم العوامل الاقتصادية: يقصد بها " الموارد الاساسية بالنسبة للفر د في المجتمع مثل الغذاء والصحة، بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في إطار خدمة الفرد من المصانع والشركات التي توفر كل سبل الحياة بالنسبة للمجتمعات البشري" .(عبدالسلام، 2003: 12)

و يقصد بالعوامل الاقتصادية في هذه الدراسة بأنها مجموعة من التغيرات العامة في الظروف الاقتصادية التي تحيط بشخص معين وتؤثر على ظاهرة جرائم القتل.

. مفهوم الجريمة: "يقصد بالجريمة كل امر ايجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون، سواء اكان مخالفة أم جنحة، ام جناية الجريمة(ابراهيم مصطفى، بدون ت، 111).

وتعرف ايضاً : أنها الخروج على القواعد والنظم التي ارتضاها المجتمع لنفسه، وتعتبر مخالفتها والخروج عن تلك القواعد والنظم سلوكا غير اجتماعي.

كما تعرف الجريمة على أنها " كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون، والجريمة ظاهرة اجتماعية تنشأ عن اتجاهات وميول وعقد نفسية وعن التأثر بالبيئة الفاسدة. كما قد تنشأ عن نقص جسمي أو ضعف عقلي أو اضطراب انفصالي. وتختلف الأفعال التي تجرم من مجتمع لآخر"(عيسوي، 2005: 26).

ويقصد بمفهوم الجريمة في هذه الدراسة مجموعة الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وانظمتها والتي تساهم في تكوين الفرد وتربيته ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه.

. مفهوم القتل: يقصد بمفهوم القتل هو " تعمد قتل النفس بأي وسيلة كانت مثل : التحريق و التغريق والإلقاء من مكان شاهق أو الخنق أو سقي السم، وعرف أيضاً بأنه القتل بالآلة المحددة التي من شأنها أن تقتل كالسيف والسكين والنار"(محمد، 1996: 72).

ويقصد بمفهوم القتل في هذه الدراسة جريمة القتل العمد أو شبة العمد أو الخطأ وفق التصنيف الوارد في القانون الجنائي الليبي.

. مفهوم الجامعة: يقصد مفهوم الجامعة هو "مركز للتعليم ومكسرة للحفاظ على المعرفة، وزيادة المعرفة الشاملة وتدريب الطلاب الذين فوق مستوي المرحلة الثانوية"(عبدالله، 1998: 174).

. مفهوم أعضاء هيئة التدريس: يشير مصطلح عضو هيئة التدريس إلى ذلك الشخص الذي يشغل وظيفة(أستاذ –أستاذ مساعد – محاضر . محاضر مساعد) ويلحق بهم المعيدون ويقوم بالتدريس في إحدى الجامعات المعترف بها (اللائحة المنظمة لشئون الجامعات). ومفهوم أعضاء هيأة التدريس يشير إلى الأشخاص الذين يزاولون مهنة التدريس في جامعة اجدابيا ممن يحملون درجة الدكتوراه أو الماجستير بمختلف التخصصات والدرجات العلمية التي يحملونها

التعريف الإجرائي:- هي الدرجة التي يتحصل عليها المفحوص عند تطبيق المقياس المستخدم في الدراسة الحالية.

5. متغيرات الدراسة : تنقسم متغيرات الدراسة إلى متغيرين اساسيين هما:
. المتغير المستقل : ويتمثل في العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والمتغير التابع : ويتمثل في جرائم القتل.

6. **الدراسات السابقة** : من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تتحدث عن العوامل الاجتماعية المؤدية إلى حرمان المرأة من الميراث نجد أنها كانت قليلة للغاية، حيث أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسات المستوى المحلي، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي اهتمت بموضوع الدراسة الحالية أولها علاقة به، مرتبة كلاً منها بحسب الفترة الزمنية، وهي وفق الاتي :

1. دراسة نوري عبدالله، 2011: عن العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية في مدينة الرمادي، حيث سعت هذه الدراسة إلى معرفة السلوك الاجرامي وابعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى حدوث الجريمة، ومعرفة العوامل الاكثر فاعلية في ارتكاب الجريمة، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، ومنهج المسح الاجتماعي، بالإضافة إلى استخدام اداتين لجمع بيانات الدراسة وهما الاستبانة والوسائل الاحصائية، وتوصلت الدراسة إلى أن ما يقارب إلى 70% من مرتكبي الجرائم هم من الذكور والذين تتراوح اعمارهم ما بين سن 18 سن إلى سنة 41 سنة، وان نسبة ما يقارب 65% من مرتكبي الجرائم يعيشون في مناطق حضرية، وان نسبة 63.3% من المبحوثين يقل دخلهم عن الحاجة، كما تبين أن مستوي التحصيل العملي قد جاء بنسبة 50% من مجموع المبحوثين، كما أن نسبة 80% من المبحوثين يرون أن الصحبة السيئة لها تأثيراً على ارتكاب الجرائم، وان نسبة 75% من المبحوثين يؤكدون على ان المنطقة السكنية التي يعيشون فيها لها تأثيراً في اكسابهم السلوك الإجرامي، أما بالنسبة لأوقات الفراغ فقد لأظهرت الدراسة أن 73.3% يعزون ارتكابهم للجريمة بسبب كثرة أوقات الفراغ لديهم في الوقت الذي يري فيه 63.3% من المبحوثين أن سلوكهم الإجرامي مكتسب(عبدالله، 2011: 132. 159)

2. دراسة محمد الخوالدة ،2005: دراسة بعنوان التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن، حيث هدفت دراسته إلى تحديد العوامل المسببة للجريمة وما ينجم عنها من آثار وتحليل العلاقة بين الجريمة والعوامل المؤثرة فيها في الأردن وفي محافظة البلقاء حيث قام الباحث بجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالجريمة على مستوى الأردن وعلى مستوى منطقة الدراسة، قام الباحث باستخدام استبانة كأداة لدراسته حيث استخدم أسإلب التحليل الوصفي والكمي والكارتوجرافي، وتوصلت دراسته إلى أن الجريمة ما زالت ضمن نطاق الظاهرة الاجتماعية وذلك من خلال انخفاض معدل الجرائم السنوي مما يشير إلى أن هناك تحسن في مكافحة الجريمة، وأن هنالك علاقة قوية بين ارتكاب الجرائم وزيادة عدد السكان في المدن والبطالة والعمالة الوافدة والكثافة السكانية والفقر.(الخوالده، 2005)

3. دراسة عمر عبدالله الزواهره، 2009: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام الأردني، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وقد تم استخدام عينة عشوائية بسيطة كأسلوب لتحديد عينة الدراسة، وبلغت العينة(462) مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها : وجود أثر لمتغير تدني الأجور والدخل في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، وجود أثر لمتغير الفقر في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، وجود أثر لمتغير التضخم في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، وجود أثر لمتغير الخصخصة في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، وجود أثر لمتغير الشركات الوهمية في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، وجود أثر لمتغير الكساد في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، وجود أثر لمتغير البطالة في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني .وقد استطاعت المتغيرات المستقلة تفسير (6.77 %) من التباين في المتغير التابع(الزواهره، 2009)

4. دراسة أمين الشديفات، منصور الرشيدي، 2015: عن العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، وهدفت الدراسة إلى التعرف على السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، والتعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة، ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة لارتكابها من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، والكشف عن مدى العلاقة بين الجريمة وبين القوى والعوامل الاجتماعية المختلفة ودورها في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، وتم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وتم استخدام العينة العشوائية البسيطة 150 مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى هناك مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة وفي اثنائها لعبت هامًا في دفعهم إلى ممارسة الجريمة إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقات الأسرية والمستوى الاقتصادي، والمستوى التعليمي، والمنطقة السكنية وطبيعة السكن، ووسائل الضبط الاجتماعي من جهة، وارتكاب السلوك الجرمي في المجتمع الأردني .وتوصي الدراسة بالاهتمام باحتياجات الشباب المختلفة وتوفير فرص العمل لهم، والاهتمام بتعميق دور

الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية، والاهتمام بالمناطق المكتظة بالسكان وتوفير الخدمات فيها(الشديفات، الرشيدي، 2016: 2123 . 2137)

5 . دراسة شمس وعقاد، (1999): عن تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات، والتي هدفت إلى دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في ارتكاب الجريمة، اشتملت على عينه عشوائية من نزلاء الإصلاحيات والسجون الموقوفين في المملكة العربية السعودية، حيث تكونت عينة الدراسة من (2280) سجين، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن المشاكل الأسرية قد تسببت في 83,10%من جرائم السرقة، و88,5%من جرائم التزوير و29,14 %من جرائم ترويج المخدرات والتي سببت القتل في معظم الأحيان و5,12%من جرائم التعاطي والتي سببت في بعضها ارتكاب جريمة القتل ضد صديق، وقد أوضحت الدراسة أن العوامل الاجتماعية الممثلة في غياب دور الأسرة هي السبب الأكثر في ارتكاب الجريمة ومنها جرائم القتل(شمس، عقاد، 1999).

6 . دراسة معاوية،(2000): عن الدوافع وراء ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي، حيث هدفت إلى معرفة الدوافع وراء ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي، من خلال دراسة الإحصائيات الخاصة بجرائم القتل في الأقطار العربية التي شملها البحث وهي السودان، اليمن، الأردن حيث اعتمد الباحث في ذلك على التقارير الجنائية السنوية التي تعدها شعبة الإحصاء الجنائي بإدارة التحقيقات الجنائية لمديرية الأمن العام، وأتضح من الدراسة أن نسبة جرائم القتل مرتفعة أكثر في السودان ثم اليمن ثم في الأردن، وربما كان السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة الجرائم في السودان راجعاً إلى الحرب الأهلية التي يشتد لهيبها بين الحين والآخر وبين 35الجنوب وباقي القطر، مما يدل إن نسبة جرائم القتل ناتجة عند تركيبة اجتماعية وثقافية معينة، وبعبارة أخرى فهي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي تميز حضارة ما، وبينت الدراسة إن نسبة جرائم القتل تتطور بصفة موازية إلى تطور نسبة الريفين من مجموع السكان التي هي أعلى في السودان من اليمن والأردن، وبلغت نسبة قضايا القتل العمد خلال 5 سنوات (1978-1983) في السودان 5691 ، وقتل غير بالغ درجة العمد (199) جريمة، وقتل نتيجة الإيذاء المقصود(43)جريمة (معاوية، 2000).

7 . دراسة عبدالله الدراوشة، مراد المواجدة،(2000): هدفت الدراسة إلى التعرف أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وقد تم استخدام عينة عشوائية بسيطة كأسلوب لتحديد الدراسة، وبلغت العينة(433) مبحوثا، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود أثر للمتغيرات الاجتماعية في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني جاء في المرتبة الأولى التفكك الأسري حيث بلغ المتوسط الحسابي (30.4) وانحراف معياري (69.7)، ويليه في المرتبة الثانية ضعف الوازع الديني حيث بلغ المتوسط الحسابي(29.4)، وانحراف معياري(03.7)، ثم يليه في المرتبة الثالثة ضعف وسائل الضبط الاجتماعي حيث بلغ المتوسط الحسابي(28.4)، وانحراف معياري(6621)، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر للمتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، والتي تعزى الاختلاف المتغيرات)النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، الوظيفة)، عند مستوى دلالة(α ≤ 05.0).(الدراوشة، المواجد،2016: 117.137).

8 . دراسة رشيد محمد عرار، وآخرون،(2021): عن جرائم القتل في فلسطين ، هدفت الدراسة إلى الكشف عن عوامل وابعاد جرائم القتل في فلسطين، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال برنامج جوجل (GOOgle)طبقت الدراسة على عينة عشوائية بلغت 340 فرداً، غالبيتهم ممن انهوا دراستهم الجامعية، 140 ذكوراً و200 إناثاً، وتوصلت الدراسة إلى وجود ستة عوامل لجرائم القتل فسرت ما نسبته 51% من التباين الكلي، وترتبت عوامل جرائم القتل إلى ضعف جهات إنفاذ القانون، تليها السلوك غير السوي، ومن ثم الاحتلال وفي المرتبة الرابعة الاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية ، وفي المرتبة الخامسة عامل التنشئة الاجتماعية ، واخيراً عامل النظام والازدحام.(خالد، وآخرون، 2021: 160، 179)

. التعليق على الدراسات السابقة : من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية تبين أن أغلب الدراسات السابقة تناولت موضوع العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل، فمنها من تناول جزئية اثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع، وأخري تناولت أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع، وأخري تناولت عن الدوافع وراء

ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي، وأخري تناولت عن التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة، العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات، وتناولت دراسة رشيد محمد عرار، وآخرون عوامل وابعاد جرائم القتل وهي من الدراسة التي لها علاقة مباشرة، بينما الدراسة الحالية تناولت أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تقف وراء ارتكاب جرائم القتل، وقد استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تناول هذه القضية التي أصبحت شاغل الكثير من المهتمين بشؤون الجريمة وخاصة جرائم القتل لتضيف جانباً أخر مع هذه الدراسة والبحث عن الاسباب أو العوامل التي تقف ارتكاب جرائم القتل بأنواعها، واختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جمهور البحث سواء من حيث حجم العينة أو من حيث جمهور البحث أنفسهم بحيث تناولت هذه الدراسة نزلاء السجون و طلبة الجامعة والعاملين بالسجون و اخري اعتمدت على التقارير، كذلك اتفق الدراسة مع دراسة عبدالله الدراوشة، مراد المواجدة في استخدامه لمقياس العوامل المؤدية إلى ارتكاب جريمة القتل، بحيث تناولت الدراسة الحالية مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل.

الإطار النظري:

تعتبر الجريمة من بين الموضوعات، التي نالت اهتمام الدارسين والسياسيين على السواء، وذلك لارتباطها بالبناء الاجتماعي للمجتمع، وتهديده وعدم استقراره، ومن هنا تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بتناول الأسباب، والأشكال التي تتجلى فيها ظاهرة الجريمة في شتى صورها، وعلى هذا الأساس فإن دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية للجريمة يعتبر بحثا أساسيا، نتمكن من خلاله فهم الواقع، وما يتعرض له الأفراد من ضغوط بنائية ونظامية، تؤدي بهم إلى ارتكاب الجرائم مثل الاختلاس والسرقة بكل أو صافها والرشوة والتزوير وتعاطي المخدرات، القتل بأنواعه والتعدي على ملكية الغير وغيرها من الجرائم إلا اننا نعني في هذه الدراسة بجرائم القتل، ويمكن هنا عرض مفهوم الجريمة، ومفهوم القتل وانواعه، والعوامل الاجتماعية الدافعة لارتكاب الجرائم ، والعوامل الاقتصادية الدافعة لارتكاب جرائم قتل، وذلك في :

1 . مفهوم الجريمة : ظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوما أكثر تحديدا عن غيره من المفاهيم منذ وقت بعيد وقد ارتبط الاهتمام بهذا المفهوم بصورة عامة بالاهتمام بدراسة السلوك الإجرامي ، ولذا فإن الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك في العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء(الحسن، 2001:26)

يرى علماء النفس أن الجريمة تعتبر موقف وهذا الموقف يمكن وصفه بأنه تضارب سلوك الفرد مع سلوك الجماعة. لجريمة بأنها التعدي الحاصل من فرد أو عدة أفراد أعضاء في مجتمع معين على القيم المشتركة الخاصة بهذا المجتمع .

أما مفهوم الجريمة من الناحية القانونية يقصد بها فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية ويقرر القانون لهذا الفعل عقوبة أو تدبيرا من تدابير الأمر ومن هذا التعريف تتضح عناصر الجريمة.

أما من وجهة النظر الاجتماعية فالجريمة: هي جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع والتي تضر بالمصلحة الاجتماعية والناتجة عن خلل في وسائل الضبط الاجتماعي التي تحكم معايير السلوك الاجتماعي والتي تشمل مجموعة من الأفعال الإجرامية الخارجة عن القيم والمعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب.(شتا، 1997)

جريمة القتل : القتل بأنها الاعتداء على أهم حق من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة، ويتحقق ذلك بطريقتين: إما قيام الجاني بإزهاق روح إنسان آخر على قيد الحياة أو أن ينهى الإنسان حياته بنفسه (كما في الانتحار)(الريامي، 2006:25)..أن القتل من المنظور القانوني يمثل اعتداء غير مشروع على حق الإنسان في الحياة، ومن المنظور المادي يعد ذا كان اعتداء غير مشروع يقوم به الجاني على جسد إنسان حي يترتب عليه وفاته، و الاعتداء وقت ارتكاب الجريمة قد وقع على ميت فال تقوم جريمة القتل فالحماية الجنائية للإنسان تمتد منذ لحظة ميلاده وتستمر طيلة حياته وتنتهى بموته وعندما يموت الإنسان يصبح جثه وتخضع جثته لحماية جنائية تختلف عن الحماية الجنائية الإنسان الحى، وعليه فإن هناك ثمة عدة قواعد تحدد

جريمة القتل العمد وهى: لا تقوم جريمة القتل العمد إلا إذا كان المجنى عليه إنسانا ، الجنين في بطن أمه لا يعد إنساناً فال تقوم جريمة القتل، الجنين بمجرد أن يفارق الرحم يعتبر كائناً مستقالً ومن ثم إنسانا ، الميت قبل صدور فعل القتل لا يعد مقتولا ً لاستحالة الجريمة، إزهاق روح مريض شفقة عليه بسبب الآلام جريمة قتل عمد، تقوم جريمة القتل ولو كان المجنى عليه محكوم عليه بالإعدام، قتل من يشرع في الانتحار جريمة قتل عمد، تقوم جريمة القتل دون أهميه لجنس أو سن أو أصل أو ديانة القتيل، الخطأ في شخص القتيل ال يؤثر على قيام جريمة القتل العمد، الخطأ في الهدف ال يؤثر على قيام جريمة القتل العمد وأخيراً ال يؤثر قيام جريمة القتل العمد عدم وجود الجثة(فخر الدين،2015: 15).

2 . النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة: من المعروف أن ينطلق أي بحث علمي من توجه نظري يمكن للباحث من خلاله تفسير موضوع الظاهرة المدروسة التي يهتم بها الباحث، وذلك وفق نظرية واحدة أو عدة نظريات علمية، وهنا يمكننا توضيح بعض النظريات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية والتي يمكننا تفسير موضوع الدراسة الحالية على ضوء هذه الاتجاهات في:

. نظرية المفارقة : إن هذه النظرية محاولة بارزة لصياغة نظرية تكاملية في السلوك الإجرامي يلخصها "سادرلاند" مؤسسها في هذه العبارة "يصبح الشخص جانحا بسبب توصله إلى تعريفات أو تحديدات ملائمة لمخالفة القانون " ويشير في موقع آخر من النظرية إلى أن المحددات المباشرة للسلوك الإجرامي تعتبر كامنة في مركب الموقف والشخص، وأن الموقف الموضوعي يحمل أهمية بالنسبة للجريمة بقدر ما يتمكن من توفير فرصة للفعل الإجرامي ، علما بأن تحديد الموقف أمر يتوقف على الشخص التضمن فيه.

فوق ذلك ،فان الأحداث المتضمنة في مركب الموقف والشخص أثناء وقوع الجريمة لا يمكن فصلها عن الخبرات السابقة في حياة المجرم ولا يحدث الفعل الإجرامي إلا إذا الموقف الملائم له كما يحدده الشخص ذاته ، إذن فالموقف مرتبط بالشخص لأن موقفا معينا ربما يؤدي إلى ارتكاب شخص معين لجريمة ما ولكنه لا يؤدي بآخر إلى ذات الفعل.(جابر، 1988: 155)

ولذا فإن العملية التي تؤدي إلى تورط الفرد في سلوك إجرامي فقد صاغها "سادرلاند " في مجموعة قضايا أو دعاوي أساسية هي :

أ .يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم، فهو ليس فطريا ومعنى ذلك أن الشخص الذي لم يتدرب على الجريمة لا يمكن أن يرتكب فعلا إجراميا

ب .يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق المتصل بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص "عملية" اتصال مباشرة تتميز بأنها لفظية في معظم جوانبها وفي نفس الوقت الذي تنطوي فيه على الاتصال عن طريق الإشارة.

ج .يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الإجرامي داخل جماعات يرتبط أعضائها بعلاقات شخصية قائمة على المودة ومعنى ذلك أن هيئات الاتصال غير شخصية كالصحافة والسينما لا تلعب دورا هاما في خلق السلوك الإجرامي

د . تتضمن عملية السلوك الإجرامي شيئين محورين وهما - : الوسائل الفتية لارتكاب الجريمة - . توجيه محددات للدوافع والحوافز من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة .هـ - يصبح الشخص منحرفا بسبب توصله إلى مجموعة تحديدات أو تعريفات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة وهي تفوق التحديدات والتعريفات الأخرى التي تجعل مخالفة مسألة غير ملائمة وهذا هو مبدأ "المخالطة الفارقة " الذي يشير إلى الارتباطات الإجرامية وغير الإجرامية في نفس الوقت، فعندما يصبح الشخص مجرما، يكون ذلك راجعا إلى مخالطته واتصالاته الإجرامية، وعزلته عن النماذج غير الإجرامية(جابر، 1988: 156)

ولذا فإن عملية السلوك الإجرامي عن طريق الاختلاط بنماذجها الإجرامية وغير الإجرامية، تتضمن جميع الميكانيزمات التي توجد في أي نوع آخر من التعلم ، لهذا فإن تعلم السلوك الإجرامي ليس قاصرا على عملية واحدة هي التقليد كما ترى بعض وجهات النظر الأخرى.

هـ. إذا كان السلوك الإجرامي يمثل تعبيرا عن نفس هذه الحاجات والقيم ولذلك فان المحاولات التي بذلت من جانب معظم الباحثين لتفسير السلوك الإجرامي عن طريق اللجوء إلى الدوافع والقيم العامة ، والمبادئ الشائعة كمبدأ للسعادة والحصول على مكانة اجتماعية ودوافع الحصول على المال ،

والإحباط، يجب النظر إليها باعتبارها خاطئة ولا معنى لها طالما أنها تفسر السلوك القانوني بنفس الأسلوب الذي تفسر به السلوك الإجرامي(جابر، 1988:157)

عليه فإن السلوك الإجرامي المنظم يمثل نسبة بسيطة من مجموع العمليات الإجرامية ولذلك تغير مفهوم هذه النظرية وأصبح الآن يقال أن السلوك الإجرامي متعلم من التفاعل مع أشخاص في نموذج اتصال من نماذج الاتصال وان الاتجاه النوعي للدوافع والحوافز والتبريرات والاتجاهات سواء كان هذا الاتجاه يسير في النحو المضاد أو الموالي للجريمة، هذا الاتجاه يتم تعلمه من أشخاص يعرفون القانون كقواعد ينبغي ملاحظتها ومراعاتها ومن أشخاص تكون اتجاهاتهم موالية نحو القواعد القانونية وعلى ذلك فالفرد يصبح مجرما نظرا لوجود زيادة في التعاريف الموالية لخرق القانون أزيد من التعاريف الموالية لعدم خرق القانون.

ويمكن القول هنا أن النتائج التي خلصت إليها هذه النظرية من خلال تركيزها على أهمية المخالطة الفارقة في تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاختلاط باعتبار أن السلوك الإجرامي ليس فطريا وإنما يتم مكتسب عن طريق العلم أي تعلمه عن طريق الاختلاط بأفراد تربطهم عملية اتصال مباشرة وهم يطلق عليهم اسم جماعة الرفاق التي تعمل على توفير العلاقات الاجتماعية الوثيقة لأعضائها، مما يهيئ الجو الملائم للحدث ليشعر بالحرية والانطلاق . خارج قيود الأسرة مما يدفعه للانحراف لما لجماعة الرفاق من قوة في التأثير على الحدث وخاصة في غياب اهتمام الأسرة مما يشعر الحدث بالإهمال والضياع فيتجه إلى الجنوح ، ونتائج هذه النظرية تلائم موضوع الدراسة على اعتبار أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية من أهمها جماعة الرفاق من حيث انها أحد العوامل الدافعة لها ، لأن الجريمة سلوك مكتسب يتعلمه الفرد من البيئة المحيطة به بما فيها جماعة الرفاق وغيرها.

. نظرية الوسط الاجتماعي: يري أصحاب هذه النظرية والتي كان من اهم روادها لا كساني(Laccasssagne) بأن الجريمة هي وليدة الوسط الاجتماعي أي البيئة الاجتماعية هي من تكون المسؤولة عن نمو السلوك الاجرامي، حيث جاءت افكار هذه النظرية كاردت فعل لتطرق افكار (لومبروزو) فمن ناحية يري أن الجريمة ظاهرة شاذة، ورغم ذلك فكل مجتمع يفرز المجرمين الذين يستحقهم هذا المجتمع. هذا من جانب، ومن جانب اخر يري أن الوسط الاجتماعي هو البيئة التي ينمو فيها الإجرام وإن المجرم كالميكروب الذي لا قيمة له إلا منذ اللحظة التي يجد فيها البيئة الصالحة لنموه. كما يرى أيضا أن العوامل الفردية بدون هذه البيئة لا يمكن أن تدفع بمفردها الإنسان إلى الجريمة ، فضلا عن ذلك فان البيئة أو الوسط الاجتماعي الذي ينمو من خلاله السلوك الإجرامي يشمل البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية وأخيرا يرى "لاكساني " أن مقاومة الجريمة يستلزم تغير وتطوير البيئة على نحو يجعلها أقل صلاحية لإفراز المجرمين ويتم هذا بتطوير وتدعيم التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع فالبيئة الاجتماعية هي التي تشكل الفرد على نحو يدفعه عرضا أو بصفة دائمة إلى الجريمة، بل واتخاذها حرفة دائمة له ويدل على هذا القول بأنه من الملاحظ أن الأغلبية الساحقة من مرتكبي جرائم القتل والسرقة لم يجدوا التربية الصالحة أو الرعاية والرقابة اللازمتين خلال مرحلة الطفولة. ولذا فقد كان الشارع بالنسبة لهم هو المدرسة الحقيقية للإجرام حيث يعيشون مع بعضهم في مجموعات ويرى، ثم تحولوا إلى مجرمين محترفين ليس لأسباب عضوية كما ذهب "لمبروزو" بل لأنهم اختاروا الجريمة كمهنة لهمMétier أصحاب هذه المدرسة أن التقليد هو العامل الأساسي للإجرام فمعظم الأعمال والتصرفات تتم من خلال (القدوة أو المثل) بطرق التقليد وقد صاغوا للتقليد ثلاثة قوانين:

ورغم ذلك فان السلوك الإجرامي لا يرد في مجموعه إلى التقليد لأنه يعتبر أن الإرادة الفردية لها دورها كذلك بعيدا عن تأثير التقليد وهذا يؤدي إلى اعترافه بأن المسؤولية الجنائية أساسها حرية الإرادة وليست الحتمية، كما يذهب رواد المدرسة الوضعية الايطالية.

وإذا كان "لاكساني " قد أظهر أهمية الوسط الاجتماعي في إبراز المجرمين إلا أنه لقي عدة انتقادات منها أنه لم يوضح لماذا يقدم بعض الأفراد في هذا الوسط الاجتماعي على ارتكاب الجريمة بينما يمتنع الآخرون الذين يعيشون في نفس الظروف.

لأنه ورغم كل ذلك تبقى الجريمة دائما أمر شاذ وضار في نفس الوقت ويخضع المجرم لعدة عوامل اجتماعي ووراثية تجعل منه شخصا مضادا للمجتمع، ولذا فإن هذه النظرية .تعتبر أن الوسط الاجتماعي من أهم العوامل المساعدة في الجنوح والانحراف لاحتوائه على البيئة الطبيعية

والثقافية والاجتماعية التي ينمو من خلالها السلوك الإجرامي لأن البيئة الاجتماعية هي التي تشكل الفرض على نحو يدفعه إلى الجريمة واتخاذها حرفة دائمة له نتيجة عدم وجود الرقابة والرعاية اللازمتين خلال مرحلة الطفولة لتهيئة الحدث لتحمل الضغوطات الاجتماعية والتفاعل مع المجتمع.

. نظرية الاقتصادية: إن هذه النظرية بصفة عامة بمثابة تأليف إبداعي بين ثلاثة مصادر فكرية هي الفلسفة الألمانية المثالية والاشتراكية الفرنسية والاقتصاد السياسي الإنجليزي(عوض، 2001:) وتدور فكرة هذهِ النظرية حول إن التباين الاجتماعي والفقر الناتج من الحرمان من حق الملكية لوسائل الإنتاج، والنظام الذي يستغل الطبقات العامة يكون سبباً في تحول الناس تجاه الجريمة. وهي بذلك لا تتفق مع النظريات الاجتماعية في تفسير الجريمة على إنها نتيجة لأخطاء الفرد، فهي ترى إن الجريمة وليدة النظام الرأسمالي، حيث يحل القهر والحاجة محل الحرية ويحل الاستغلال وعدم المساواة والعبودية محل الحرية والإخاء والمساواة.. وبذلك وعلى الرغم من أهمية العامل الاقتصادي والدور الذي يلعبه في سير الحياة الاجتماعية، وإنه يدخل كعامل أساسي في كثير من الجرائم إلاّ إنه لا يمكن أن يعتبر العامل الوحيد وراء الظاهرة الإجرامية.

3 . العوامل الدافعة نحو الجريمة والسلوك الإجرامي: إن السلوك الإجرامي سلوك إنساني ينشأ داخل المجتمع ويرتبط به وجوداً أو عدماً، هذا وإن السلوك الإنساني بشكل عام والسلوك الإجرامي بشكل خاص لا يمكن إرجاعه إلى عامل أو مجموعة عوامل محددة بذاتها بمعنى أن العوامل الدافعة للنية نحو السلوك الإجرامي هي عوامل عديدة ولكنها تصنف تحت عنوان العوامل الداخلية والعوامل الخارجية وأياً كان نوع هذه العوامل فإنّها مرتبطة بالجاني لتكون حافزاً لاتخاذ السلوك الإجرامي المضاد للمجتمع ونظراً لتعدد هذه العوامل فسوف نتناول في هذه الدراسة اهم العوامل الاجتماعية الدافعة إلى ارتكاب جرائم قتل ، والعوامل الاقتصادية الدافعة إلى ارتكاب جرائم القتل وكالآتي:

. العوامل الاجتماعية الدافعة إلى ارتكاب جرائم القتل: تنقسم الدوافع الاجتماعية إلى قسمين وهما الدوافع الاجتماعية الفردية والدوافع الاجتماعية العامة وبالنسبة إلى الدوافع الاجتماعية الفردية تعني قيام الشخص بشيء معين لذاته أي انها تلك الدوافع التي تحقق الذات إلى الفرد ومن أمثلة هذه الدوافع دافع الكفاءة ويراد به تحقيق أفضل نمو وارتقاء لقدرات الفرد وأيضا دافع الإنجاز ويعني كفاح الفرد للمحافظة على مكانة عالية حسب قدراته بما يحقق التفوق على أقرانه وكذلك دافع حب الاستطلاع والمقصود به ميل الإنسان ورغبته في استكشاف معالم البيئة السيكولوجية المحيط به للوقوف على جوانبها الغامضة، اما الدوافع الاجتماعية العامة فيراد بها الدوافع التي تنشأ نتيجة علاقة الفرد بالآخرين ومن ثم تدفع الفرد إلى القيام بأفعال معينة إرضاء للمحيطين به أو للحصول على تقديرهم أو لتحقيق نفع مادي أو معنوي ومن أمثلة هذه الدوافع دافع الانتماء إلى الجماعة ودافع التنافس للحصول على المزايا المادية والاجتماعية ودافع الاستقلال عن الآخرين من حيث رغبة الفرد بالقيام بالعمل المطلوب منه بنفسه(الآلوسي، 106:1988).

. أما العوامل الاجتماعية التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة والسلوك الإجرامي :

1 . غياب الوازع الديني بين شريحة كبيرة من المجتمع، اذ نتج عن ذلك التهاون في أمر القتل على خلفية الشرف، وأصبحت الفكرة العامة لدى الناس ان الدين يؤيد هذا القتل، خاصة في ظل الاحداث سنة 2011 حيث ظهرت بعض الجماعات الارهابية التي تتستر بالدين واعلاء كلمة الحق بارتكابهم جرائم القتل المواطنين الامنين والاغتيالات وتفجير المباني والمساجد وغيرها لبث الرعب والارهاب بين الناس.

2 . التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي يتم فيها التمييز بين الابناء سواء من ناحية الجنس او العمر او المكانة في الأسرة وغيرها التي ينتج عنها أساليب غير صحيحة مثل أسلوب التسلط والتدليل والتحقير والمقارنة وغيرها.

3 . التفكك الأسري وغياب المتابعة والرقابة على الأبناء تؤدي إلى وقوع الأبناء في العديد من المشاكل التي تصل الى الانحراف لعدم وجود من يوجههم.

4 . غياب وضعف تطبيق التشريعات والقوانين الرادعة بحق من تسول لهم انفسهم بارتكاب الجرائم بشكل عام وجرائم القتل بشكل خاص، وخاصة في ظل بروز القبيلة والتمسك بالأحكام العرفية التي قد تسهم في انتشار الكثير من الجرائم بما فيها جرائم القتل.

.العوامل الاقتصادية الدافعة إلى ارتكاب جرائم القتل: تعد الدوافع الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في ارتكاب اية جريمة و لأي مكان، ويتمثل ذلك بالحالة الاقتصادية للسكان، اذ تعد البطالة والفقر عنواناً لضعف الحالة الاقتصادية للأفراد ومن ثم دوافع أساسية لارتكاب الجريمة . بالنسبة لحالتي البطالة والفقر فتعد في المجتمع الليبي من العوامل البارزة والدافعة إلى الجريمة، غير ان هذا المفهوم ليس له مصداقية ويعزى ذلك الى ان غالبية فئة الشباب هم من العاطلين عن العمل سواء كانوا من خريجي الجامعات ام من غير الخريجين ومن ثم فهم فقراء الحالة الاقتصادية لعدم توفر العمل المناسب لهم ، ولذلك نجدهم شاردي الذهن تقودهم أفكارهم الى الانحراف والجريمة ،اذ شجعت كثرة البطالة بين السكان على التفكك الاسري والعنف وظهور العصابات المسلحة خاصة بعد الاحداث 2011، لاسيما في مناطق الأحياء الشعبية، تعد العوامل الاقتصادية من اهم العوامل المسؤولية عن جريمة القتل في المجتمع ولا يمكن فصل جرائم القتل باي حال من الاحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر فيها المجتمع، وجرائم القتل تعبر عن ردود الافعال للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الافراد والجماعات وان معدلات الج رائم مثل هذه الجرائم تكون مرتفعة في فت ارت الهبوط والكساد الاقتصادي(الحديد، المجاني، 2020:432)

الإجراءات المنهجية :

1 . **منهج الدراسة**: قام الباحث باستخدام البحث الوصفي في تحليل وتفسير بيانات هذا البحث، ومنهج التكاملي وطريقة المسح الاجتماعي عن طريق العينة في جمع بيانات هذا الدراسة.

2 . **حدود الدراسة**: تمثلت حدود الدراسة في ثلاثة حدود رئيسية وهى :

أ . **الحدود البشرية**: تتمثل في مجموعة الاشخاص الذين تم جمع البيانات منهم في هذه الدراسة وهم كافة الأفراد من أعضاء هيئة التدريس "القارين-الليبيين" بجامعة اجدابيا).

ب . **الحدود الجغرافية**: تمثلت في المكان الذى أجري فيها الدراسة وهو جامعة اجدابيا والتي تضم الكليات (الآداب-العلوم- الحقوق- الاقتصاد والعلوم السياسية- الطبيات "طب بشري-اسنان"- الهندسة- تقنية المعلومات- الاعلام والاتصال).

ج . **الحدود الزمنية**: وتمثلت في الفترة التي أجريت فيها الدراسة وكانت في ثلاثة مراحل وهى :

. المرحلة التحضيرية: وتمثلت في اختيار موضوع الدراسة وتحديد أهميته وأهدافه ومفاهيمه ومتغيراته واستعراض الدراسات السابقة وكتابة الاطار النظري والاجراءات المنهجية حتى إعداد المقياس وكانت من الفترة (10 . 10 .2021م) إلى الفترة (24 . 10 .2021م).

. المرحلة الميدانية : وتمثلت في الفترة التي جمعت فيها البيانات من المبحوثين وهى الفترة من (26 . 10 .2021م) إلى (01 . 11 .2021م).

. المرحلة النهائية : وتمثلت في تصنيف وتبويب البيانات وتفريغها وتحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات وهى الفترة من(02. 11 .2021م) إلى (22. 11 .2021م).

3. **مجتمع الدراسة**: يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الافراد من أعضاء هيئة التدريس بجامعة اجدابيا والبالغ عددهم (263) عضو هيئة تدريس بمختلف الكليات.

4- **عينة الدراسة**: تمثلت عينة البحث في العينة العشوائية الطبقية النسبية وذلك لأن مجتمع الدراسة ينقسم إلى طبقات (كليات مختلفة)، وتم تحديد نسبة التمثيل25%، وبتطبيق المعادلة الخاصة بالعينة العشوائية البسيطة: نسبة التمثيل x حجم المجتمع ÷ 100.

تم الحصول على الحجم الكلي للعينة كالآتي: 263× 25÷ 100= 65.5 وبالتقريب = 66 مبحوثاً من اجمالي أعضاء هيئة التدريس في جامعة اجدابيا.

وبتطبيق معادلة العينة العشوائية الطبقية النسبية: حجم العينة × حجم الطبقة ÷ حجم المجتمع الاصلي.

تم سحب العينة من أعضاء هيئة التدريس بالكليات وفق الجدول التالي:

جدول رقم (1) يبين طريقة سحب عينة الدراسة

الكلية	تحديد العينة	الكلية	تحديد العينة
كلية الآداب	71×66÷263= 17.8 ـ(18)ـ	الكليات الطبية	24×66÷263= 6.02 ـ(6)ـ
كلية تقنية المعلومات	13×66÷263= 3.26 ـ(3)ـ	كلية العلوم	53×66×263=13.3 ـ(13)ـ
كلية الإعلام والاتصال	12×66÷263= 3.36 ـ(3)ـ	كلية الحقوق	7×79÷263= 1.75 ـ(2)ـ
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	62×66÷263= 15.56 ـ(16)ـ	كلية الهندسة	21×66÷263= 5.27 ـ(5)ـ

5 . أداة جمع البيانات: أستخدم الباحث في هذه الدراسة مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل على عينة من اعضاء هيئة التدريس في جامعة اجدابيا وكان ذلك وفق الخطوات الآتية:

أ. وصف المقياس: قام الباحث بإعداد مقياس العوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل وتكون هذا المقياس في صورته الأولية من (36) فقرة.

ب. خطوات بناء المقياس:

1 . أعد الباحث مقياس خاص بالدراسة وذلك من خلال الاطلاع على دراسات سابقة تتناول موضوع الدراسة، وعلى الرغم من وفرة المقاييس يعزي الباحث ذلك لعدم تمكنه من الحصول على مقاييس مقننة على محاور وعبارات المقاييس المتاحة في هذا المجال، وذلك لخصوصية بيئة المجتمع الليبي، وتو اطلاع الباحث على أهم هذه الأدوات التي استخدمتها الدراسات السابقة وهي :

. مقياس العوامل المؤدية لجرائم قتل النساء . إعداد هديل خالد الحديد، قبلان عبدالقادر المجالي(2022).

. مقياس جرائم القتل في فلسطين. إعداد محمد عرار ، احمد على خالد ، تيسير محمد عبدالله 2021.

. مقياس العوامل الاجتماعية المؤثرة على ارتكاب جرائم القتل في الاردن. إعداد أمين الشديفات، منصور الرشيدي، 2015.

وبناء على ذلك أعد الباحث مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل وحاول أن تكون العبارات المصاغة فيه محددة ومتوائمة مع أهداف وتساؤلات الدراسة، وقد اشتمل في صياغته الاولية على (36) سؤال.

2- تم عرض المقياس على نخبة من المتخصصين وذوى الخبرة في قسمي علم الاجتماع، والتربية وعلم النفس بكلية الآداب جامعة اجدابيا، حيث بلغ عددهم (11) محكم، وبعد عملية تحكيم المقياس وفق لجنة التحكيم تم حذف (5) فقرة وبعد التعديل والإضافة لبعض الفقرات تم صياغة المقياس بصياغته النهائية ليصبح (31) فقرة .

3- بعد عملية التحكيم تم إخضاع المقياس إلى دراسة استطلاعية لعينة من مجتمع الدراسة، وحساب الصدق والثبات وحذف بعض الفقرات وأصبحت فقرات المقياس الخاصة بموضوع العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل (31) فقرة، تم تطبيقها على العينة الفعلية للدراسة.

ج . تصحيح المقياس : قام الباحث باستخدام مقياساً ثلاثي الإبعاد حيث اشتمل على مجموعة من العبارات واعطيت الدرجات (3-2-1) للبدائل (موافق- إلى حد ما- غير موافق) على الترتيب للعبارات الموجبة والعكس (1-2-3) للعبارات السالبة حيث يتراوح مجموع الدرجات التي حصل عليها المبحوث في المقياس (الدرجة الكلية) ما بين الدرجة العظمى (93) والدرجة الدنيا (31).

د . صدق المقياس : وتمثل في صدق المحكمين وهو كالاتي :

قام الباحث بعرض المقياس على نخبة من المحكمين من ذوى الخبرة في مجال علم الاجتماع والتربية وعلم النفس وإبداء جملة من التعليقات والملاحظات على جميع فقرات المقياس وذلك من حيث الحذف والتعديل والإضافة في الفقرات، وتم تعديل هذه الفقرات بناءاً على ما أتفق عليه أكثر من (85 %) من المحكمين، في حين جاءت قيمة الصدق الذاتي للمقياس (0.939) أي أن الصدق الذاتي هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات وهى :

$$\text{الصدق الذاتى} = \sqrt{0.8823}$$

$$\text{الصدق الذاتى} = 0.939$$

هـ . ثبات المقياس : تم حساب ثبات مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل بطريقة معامل ألفا كرو نباخ (Crobach Alpha) عن طريق برنامج التحليل الاحصائية(spss) كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول رقم (2) يبين معامل الثبات ألفا كرو نباخ لمقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل

المقياس	معامل كرو نباخ
العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل	0.8823

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرو نباخ لمقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل قد بلغت (0.8823) وهو ثبات قوي، وهذا يدل على ثبات فقرات المقياس.

6- الأساليب الإحصائيـة المستخدمة:

لقد تم تحليل بيانات هذه الدراسة عن طريق استخدام المنظومة الإحصائية لتحليل البيانات الاجتماعية (SPSS) وقد تم استعراض نتائج الدراسة باستخدام الجداول الأحادية والتوزيعات التكرارية وقد تم استخدام الانحراف الربيعي والمتوسط الحسابي واختبارT ومعامل ألفا كرو نباخ لتحليل بعض المتغيرات مثل (العمر، وحساب متوسط درجات المبحوثين على المقياس. وحساب صدق وثبات أداة جمع البيانات).

المبحث الثالث / مناقشة تساؤلات الدراسة والنتائج والتوصيات :

أولاً: البيانات الاولية:

جدول رقم (3) يوضح توزيع المبحوثين حسب النوع:

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	**30**	**45.45**
انثى	**36**	**54.55**
المجموع	**66**	**%100**

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن غالبية المبحوثين من الإناث حيث بلغت نسبتهن 54.55%، بينما بلغت نسبة الذكور44.45% من اجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة.

جدول رقم (4) يوضح توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي:

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراة	**13**	**19.70**
ماجستير	**43**	**65.15**
المجموع	**66**	**%100**

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن غالبية المبحوثين من حملة الماجستير حيث بلغت نسبتهم 65.15، بينما بلغت نسبة حملة الدكتوراه 19.70من اجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة، وقد يرجع السبب إلى أن الجامعة حديثة النشأة، وكذلك للظروف الأمنية والسياسية التي مرت بها البلاد وساهمت في تعطيل برامج الإيفاد من أجل استكمال الدراسات العليا في الخارج.

جدول رقم (5) يوضح توزيع المبحوثين حسب الكلية التابع لها:

الكلية	التكرار	النسبة المئوية
الآداب	**18**	**27.27**
العلوم	**13**	**19.70**
الحقوق	**2**	**3.03**
الهندسة	**5**	**7.57**
تقنية المعلومات	**3**	**4.55**
الطبيات(طب بشري-اسنان)	**6**	**9.09**
الاعلام والاتصال	**3**	**4.55**
الاقتصاد والعلوم السياسية	**16**	**24.24**
المجموع	**66**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (5) أن غالبية المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب حيث بلغت نسبتهم27.27%، يليها 24.24% من أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ثم أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم بنسبة بلغت 18.70%، في حين بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس في كلية الطب (بشري-اسنان) 9.09%، بينما بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس في كلية الهندسة 7.57%، يليها أعضاء هيئة التدريس في كليتي تقنية المعلومات والاعلام والاتصال بنسبة بلغت 4.55% لكلاً منها، وقد بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق 3.03% من اجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة، وهذا يرجع إلى أن (كلية الآداب) كانت النواة الأولى لتأسيس الجامعة يليها كليتي (العلوم- والاقتصاد والعلوم السياسية).

جدول رقم (6) يوضح توزيع المبحوثين حسب عدد سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	42	63.64
من 5-10سنوات	16	24.24
أكثر من 10سنوات	8	12.12
المجموع	66	%100

يتضح من الجدول رقم (6) أن غالبية المبحوثين ممن لا تتعدى خبرتهم في مجال التدريس الجامعي 5 سنوات حيث بلغت نسبتهم 63.64%، في حين بلغت نسبة الذين تتراوح سنوات خبرتهم في مجال التدريس الجامعي بين 5- 10 سنوات 24.24%، بينما بلغت نسبة الذين فاقت خبرتهم في مجال

التدريس الجامعي 10 سنوات 12.12% من أجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة، وتعكس هذه النتائج مدى اعتماد الجامعة على اعضاء هيئة تدريس من غير الجنسية الليبية في السابق، كما تؤكد على حداثة نشأة الجامعة.

ثانياً / النتائج والتوصيات:

تضمنت الدراسة خمسة تساؤلات يمكن تحليلها ومناقشتها واستخراج النتائج والتوصيات، وذلك من خلال إجابات المبحوثين وهي وفق الاتي:

أ. مناقشة التساؤلات والنتائج:

1 . النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي ينص : ما أهم الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بالجامعة؟

للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل وهي في جدول رقم (6) :

جدول رقم (6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل

ت	العوامل الاجتماعية المؤدية إلى جرائم القتل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوي الأهمية
1	الخلافات الأسرية بين الأفراد دافع لارتكاب جرائم القتل	3.24	1.119	16	متوسط
2	أساليب التنشئة الأسرية الخاطئة يسهم في ارتكاب جرائم القتل	4.01	0.921	5	مرتفع
3	رفاق السوء تسهم في ارتكاب جرائم القتل	3.96	0.927	6	مرتفع
4	تدني مستوي التعليمي يؤدي إلى ارتكاب جرائم القتل	4.22	0.811	2	مرتفع
5	ضعف الوازع الديني يسهم في ارتكاب جرائم القتل	3.87	0.949	8	مرتفع
6	التفكك الاسري وعدم استقرار الاسرة يسهم في ارتكاب جرائم القتل	3.30	1.143	14	متوسط
7	العنف في البيئة الاجتماعية يسهم في ارتكاب جرائم القتل	4.05	0.924	4	مرتفع
8	ضعف الروابط الاخلاقية يسهم في ارتكاب جرائم القتل	3.81	0.987	9	مرتفع
9	اوقات الفراغ الطويلة تسهم في ارتكاب جرائم القتل	4.12	0.923	3	مرتفع
10	وسائل الاعلام تسهم في ارتكاب جرائم القتل	3.26	1.121	15	متوسط
11	سيطرة احكام العرف والعادات يسهم في ارتكاب جرائم القتل	4.33	0.837	1	مرتفع
12	ضعف الروابط الاجتماعية بين افراد المجتمع يسهم في ارتكاب جرائم القتل	3.77	0.973	10	مرتفع
13	مكان منطقة السكن لها تأثير في اكتساب السلوك الاجرامي (جرائم القتل)	3.60	0.921	12	متوسط
14	الانتقام للعرض والشرف سبب في ارتكاب جرائم القتل	3.88	0.953	7	مرتفع
15	تغير بعض العادات والثقافات بسبب العولمة ساهم في ارتفاع هذه الجريمة	3.46	0.769	13	متوسط
16	ادمان المخدرات عامل هام لارتكاب جريمة القتل	3.06	0.807	17	متوسط
17	اماكن الهو سبب من يسهم في ارتكاب جرائم القتل	3.71	0.769	11	مرتفع
-	الدرجة الكلية	3.744	0.932	.	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (7) أن متوسط الحسابي العام للعوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة قد بلغ (3.744) بانحراف معياري (0.932) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، وقد أحتلت في المرتبة الاولي الفقرة (11) والتي تنص على أن اهم العوامل الاجتماعية التي تدفع إلى ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الليبي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة هي سيطرة احكام العرف والعادات بمتوسط حسابي (4.33) وبانحراف معياري(0.837) وهذا يدل على درجة مرتفعة، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (4) والتي تنص على أن من اهم العوامل الاجتماعية التي تدفع إلى ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الليبي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة هي تدني المستوي التعليمي بمتوسط حسابي (4.22) وبانحراف معياري(0.811) وهذا يدل على درجة مرتفعة، وتليها في الفقرات (9,7، 2) والتي تنص على أن العنف في البيئة الاجتماعية واوقات الفراغ الطويل وأساليب التنشئة الأسرية الخاطئة تسهم في ارتكاب جرائم القتل، وجاءت في المراتب الاخيرة الفقرات(1.16 . 10 .6)، أذ احتلت المرتبة الأخير الفقرة (16) والتي تنص على ان ادمان المخدرات عامل هام لارتكاب جريمة القتل من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (3.06) وبانحراف معياري(0.807) وهذا يدل على درجة متوسطة، وتليها الفقرة(1) والتي تنص على أن الخلافات الأسرية بين الأفراد دافع لارتكاب جرائم القتل بمتوسط حسابي (3.24) وبانحراف معياري (1.119) وهذا يدل على انها متوسطة أيضاً، تليها الفقرة (10) والتي تنص على أن وسائل الاعلام تسهم في ارتكاب جرائم القتل (3.26) بانحراف معياري (1.121) وهذا يدل على أنها متوسطة كذلك، تليها الفقرة (6) والتي تنص على التفكك الاسري وعدم استقرار الاسرة يسهم في ارتكاب جرائم القتل بمتوسط حسابي (3.30) بانحراف معياري (1.143) وهذا يدل على انها متوسطة.

2 . النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي ينص : ما أهم الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بالجامعة؟

للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات العوامل الاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل وهي في جدول رقم (7) :

جدول رقم (7) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات العوامل الاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل

ت	العوامل الاقتصادية المؤدية إلى جرائم القتل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوي الأهمية
1	تدني دخل الاسرة يسهم في ارتكاب جرائم القتل	3.81	0.789	4	مرتفع
2	صراع افراد الاسرة على الميراث يسهم في ارتكاب جرائم القتل	3.45	1.071	7	مرتفع
3	البطالة وعدم توفير مصدر رزق للأسرة يسهم في ارتكاب جرائم القتل	3.75	1.008	5	مرتفع
4	تجارة الخمور و المخدرات يسهم في ارتكاب جرائم القتل	3.61	1.052	6	مرتفع
5	تدني النمو الاقتصادي في المجتمع يسهم في ارتكاب جرائم القتل	4.57	0.726	1	مرتفع
6	نقص السيولة النقدية يسهم في ارتكاب جرائم القتل	3.87	0.980	3	مرتفع
7	ارتفاع متطلبات المعيشة يسهم في ارتكاب جرائم القتل	2.99	1.116	8	متوسط
8	انتشار العمالة الوافدة عن طرقة الهجرة غير الشرعية يسهم في ارتكاب جرائم القتل	2.85	1.047	10	متوسط
9	انتشار تجاره السلاح في المجتمع يسهم في ارتكاب جرائم القتل	4.57	0.726	1	مرتفع
	ضعف قيمة الصرف الدينار بين العملات الأخرى يسهم في ارتكاب جرائم	2.93	1.096	9	متوسط

	القتل				
10	الرغبة في الحصول على المال باي طريقة يسهم في ارتكاب جرائم القتل	3.30	1.143	11	متوسط
11	جرائم السرقة تدفع في ارتكاب جرائم القتل	4.05	0.924	4	مرتفع
12	الفقر سبب في ارتكاب جريمة القتل	3.96	0.927	6	مرتفع
13	التنافس بين الافراد في عمليات البيع والشراء سبب في ارتكاب جريمة القتل	4.22	0.811	2	مرتفع
14	البطالة سبب يسهم في ارتكاب جرائم القتل	3.24	1.119		متوسط
.	الدرجة الكلية	3.94	1.037	-	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (7) أن متوسط الحسابي العام للعوامل الاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة قد بلغ (3.94) بانحراف معياري (1.037) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، وقد أحتلت في المرتبة الاولي الفقرة (5,9) والتي تنص على أن اهم العوامل الاقتصادية التي تدفع إلى ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الليبي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة هي انتشار تجارة السلاح بمتوسط حسابي (4.57) وبانحراف معياري(0.726) وهذا يدل على درجة مرتفعة، وتدني النمو الاقتصادي في المجتمع بمتوسط حسابي (4.57) وبانحراف معياري(0.726) وهذا يدل على درجة مرتفعة، تليها الفقرة (3,4,1) والتي تنص على أن من اهم العوامل الاقتصادية التي تدفع إلى ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الليبي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة هي تدني دخل الأسرة وتجارة الخمور والمخدرات و البطالة وعدم توفير مصدر رزق للأسرة، وتليها في الفقرات (7، 2) والتي تنص على أن صراع افراد الاسرة على الميراث وارتفاع متطلبات المعيشة تسهم في ارتكاب جرائم القتل، وجاءت في المرتبة الأخير الفقرة (8) والتي تنص على ان انتشار العمالة الوافدة عن طرقة الهجرة غير الشرعية لها دور في ارتكاب الجرائم القتل من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمتوسط حسابي (3.26) وبانحراف معياري(1.121) وهذا يدل على درجة متوسطة.

3 . النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي ينص : ما أهم اكثر انواع جرائم القتل انتشاراً في المجتمع الليبي من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بالجامعة؟

للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات اكثر انواع جرائم القتل انتشاراً في المجتمع الليبي وهي في جدول رقم (8) :

جدول رقم (8) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات اكثر انواع جرائم القتل انتشاراً في المجتمع الليبي

ت	اكثر انواع جرائم القتل انتشاراً في المجتمع الليبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوي الأهمية
1	القتل العمد	4.21	0.926	1	مرتفع
2	القتل شبة العمد	3.87	0.949	3	مرتفع
3	القتل الخطأ	3.29	1.141	4	متوسط
4	القتل النتائج عن حوادث السير المرورية	3.90	0.535	2	مرتفع
-	الدرجة الكلية	3.83	0.887	-	مرتفع

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسط العام لأكثر انواع جرائم القتل انتشاراً في المجتمع الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة قد بلغ (3.83) بانحراف معياري (0.887)، وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة، واحتلت جرائم القتل العمد الأولي بمتوسط حسابي (4.21) بانحراف

معياري (0.926) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، يليها القتل النتائج عن حوادث السير المرورية بمتوسط حسابي (3.90) بانحراف معياري (0.535) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، يليها في المرتبة الثالثة جرائم القتل شبة العمد بمتوسط حسابي (3.87) بانحراف معياري (0.949) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، واخيراً جاء في المرتبة الرابعة القتل الخطأ بمتوسط حسابي (3.29) بانحراف معياري (1.141) وهذا يدل على درجة تقدير متوسطة.

4 .النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي ينص : هل هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (&=0.05) بين الدرجة الكُلية تعزي لمتغيرات (النوع .العمر .الحالة الاجتماعية .المؤهل العلمي .سنوات الخبرة .التخصص الاكاديمي) على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل لأعضاء هيئة التدريس؟

للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج الفروق في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل وهي في جدول رقم (9.1) :

جدول رقم (9) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات اكثر انواع جرائم القتل انتشاراً في المجتمع الليبي

جدول رقم (9.1) يوضح اختبار الفروق عند مستوى (&=0.05) لمتغير النوع على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل:

النوع	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
ذكور	30	1.00	0.473	65	26.543	0.000
اناث	36	1.98				

يتضح من الجدول رقم (9.1) أن هناك فروقاً دالة احصائياً عند مستوى (&=0.05) بين الدرجة الكُلية لمتغير النوع تُعزى لفئة الإناث على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل، حيث بلغت قيمة اختبار ت (27.682).

جدول رقم (9.2) يوضح اختبار الفروق عند مستوى (&=0.05) لمتغير المؤهل العلمي على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل:

المؤهل العلمي	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
ماجستير	43	1.45	0.516	65	25.563	0.000
دكتوراه	13	1.80				

يتضح من الجدول رقم (9.2) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (&=0.05) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل لصالح حملة الدكتوراه حيث بلغت قيمة اختبار ت (26.420).

جدول رقم (9.3) يوضح اختبار الفروق عند مستوى (&=0.05) لمتغير الحالة الاجتماعية على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل:

نوع الكلية	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
الآداب	18	2.00	2.423	65	13.241	0.000
العلوم	13	2.00				
الحقوق	2	2.00				
الهندسة	5	1.83				
الطبيات (بشري-اسنان)	6	1.00				
تقنية المعلومات	3	1.00				
الاقتصاد والعلوم السياسية	16	1.00				
الاعلام والاتصال	3	1.00				

يتضح من الجدول رقم (9.3) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (&=0.05) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير نوع الكلية على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل ، لصالح كليات(الآداب-العلوم- الحقوق) حيث بلغت قيمة اختبار ت (13.241).

جدول رقم (9.4) يوضح اختبار الفروق عند مستوى (&=0.05) لمتغير سنوات الخبرة على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل:

سنوات الخبرة	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
أقل من 5سنوات	42	1.72	0.542	65	17.321	0.00
من5-10سنوات	16	1.00				
10سنوات فأكثر	8	1.00				

يتضح من الجدول رقم (9.4) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (&=0.05) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل ، لصالح ذوي الخبرة من 5 سنوات فأقل حيث بلغت قيمة اختبار ت (17.321).

5 . النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي ينص : هل هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (&=0.01) بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل لأعضاء هيئة التدريس والمتوسط الفرضي للمقياس لصالح متوسط العينة؟

للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات اكثر انواع جرائم القتل انتشاراً في المجتمع الليبي وهي في جدول رقم (10) :

جدول رقم (10) يبين الفرق بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل لأعضاء هيئة التدريس والمتوسط الفرضي للمقياس لصالح متوسط العينة

متوسط العينة	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
131.6	62	42.77	65	9.643	0.000

يلاحظ من الجدول(24) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (&=0.01) بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل لأعضاء هيئة التدريس والمتوسط الفرضي للمقياس لصالح متوسط العينة، حيث بلغت قيمة "ت"9.643، أي أن متوسط العينة أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس.

ب . **التوصيات:**

1. ضرورة العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي من شأنها الحد من مظاهر هذه الجرائم (القتل).
2. ضرورة إقامة برامج توعوية وتوجيهية للأسرة لمساعدتها على مرافقة ابنائها والتكفل بمشكلاتهم وقضاياهم.
3. ضرورة العمل على دعم وتفعيل مؤسسات الضبط الاجتماعي بشكل صارم للحد من صور الظواهر الإجرامية بما فيها جرائم القتل بأنواعه.
4. ضرورة تفعيل ادوار المؤسسات التربوية والجامعية ومراكز التكوين المهني من أجل رفع مستوي التربوي والتكويني للشباب وتحصينه اخلاقياً و علمياً ومهنياً وثقافياً ليستطيع التكفل بنفسه وبمستقبله.
5. ضرورة أن تضع الجامعة شرط المهارة في استخدام برامج التعليم الالكتروني عند اختيارها للمعيدين واعضاء هيئة التدريس الجدد.
6. ضرورة العمل على انشاء اجهزة ومراكز لرصد ودراسة القضايا الاجتماعية والنفسية والاقتصادية تتولي مسؤولية التنبؤ والتوقع بالانحرافات والجرائم والعمل على منعها أو الحد من انتشارها في المجتمع.

المراجع :

- إبراهيم حمد محمد حمد، (2008): أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الاحداث دراسة ميدانية على محافظة غزة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد8، جامعة الأزهر
- على عبد السلام، (2003): أصول علم النفس الجنائي وتطبيقاتها العلمية، مكتبة الانجلو المصرية.
- العيسوي، عبدالرحمن،(2005): اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي، ط1، بيروت لبنان.
- عبدالله، (1998):علم القانون الجنائي،.
- محمد، رواس قلعجي،(1996): معجم لغة الفقهاء، لبنان، بيروت.

- نوري عبدالله،(2011): العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية في مدينة الرمادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد1.
- محمد الخوالده،(2005): التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن حالة دراسية محافظة البلقاء"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن.
- الزواهره، عمرعبدالله،(2009): أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، رسالة دكتورته في قسم علم الاجتماع، جامعة مؤتة.
- الشديفات، الرشيدي، أمين جابر، منصور عبدالرحمن،(2016): العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 43، ملحق 5.
- معاوية،(2000): الدوافع وراء ارتكاب جريمة القتل في الوطن العربي ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، الرياض.
- شمس، محمود وعقاد(1999): تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات (دراسة كمية وكيفية)مركز أبحاث مكافحة الجريمة الرياض.
- عبدالله سالم الدراوشة، مراد عبدالله المواجده،2016): أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مجلد 3، العدد، 2017.
- احسان الحسن،(1993):علم الإجرام، دراسة تحليلية عن دور العوامل الاجتماعية في الجريمة، جامعة بغداد، العراق.
- السيد على شتاي (1987): علم الاجتماع الجنائي، دراسة المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- جمال حسين الآلوسي، (1988): علم النفس العام، بدون مكان طبع، بغداد، العراق.
- هديل خالد الحديد، قبلان عبدالقادر المحالى،(2022): العوامل المؤدية لجرائم قتل النساء من وجهة نظر القضاة والمحامين في المجتمع الاردني، المجلة العلمية للنشر والتوزيع، العدد 43.AJSP
- جوخة الريامي،(2006): مفهوم القتل واشكالياته الطبية "دراسة في فلسفة الاخلاق التطبيقية، ط 1،الدار المصرية اللبنانية، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس.
- أحمد فخر الدين،(2015): المرافعة الشفوية في جنايات القتل العمد وجنح القتل الخطأ، ط1، القاهرة، دار القانون للإصدارات القانونية.
- السيد عوض،(2001): الجريمة في المجتمع متغير، ط1، المكتبة المصرية للطباعة والنشر.